التقرير الثالث والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقرار المجلس 1970 (2011)

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2
أولاً - المقدمة 5
ثانياً - التقييم: التقدم والتحديات 5
'1' التقدم في مسارات التحقيق الرئيسية 7
أ - أعمال العنف التي ارتُكبت في عام 2011 7
ب -اماكن الاحتجاز 8
ج -الجرائم المتصلة بالعمليات التي جرت في الفترة بين عامي 2014 و2020 9
د -الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين 10
'2' أنشطة التحقيق والتعاون في الفترة المشمولة بهذا التقرير 11
'3' السياق والموارد 12
أ -البيئة العملياتية والأمنية والسياسية 12
ب -التعاون والتكامل 13
ج -الموارد الداخلية 14
ثالثا - التطلع إلى المستقبل: خريطة طريق للمساءلة 15
'1' أولوية التحقيق في الحالة في ليبيا: المبادئ الرئيسية للعمل الجديد 15
أ - ضمان التخصيص الفعال للموارد 15
ب - تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة 17
ج - تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية 18
د - زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية 19
'2' تحديث خريطة الطريق للمساءلة: الأهداف والمعالم المتوقعة في إطار استراتيجية التحقيق الجديدة 20
أ - أولويات التحقيق الفورية 21
ب - معالم مستقبلية في تنفيذ استراتيجية التحقيق الجديدة 22
رابعاً- الخاتمة 23

ملخص تنفيذي

يعرض هذا التقرير عملية تقييمية واسعة أجراها مكتب المدعي العام بشأن الحالة في ليبيا على مدار الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجز التقرير استراتيجية جديدة للعمل بناءً على تقييم شامل للتقدم المحرز حتى الآن والتحديات التي لا نزال يواجهها .

ومنذ إحالة الحالة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في عام 2011، بُذلت مجموعة من الجهود لجمع الأدلة من شأنها أن تحقق مساءلة مجدية بشأن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة. وقد كان التركيز في البداية على الجرائم المرتكبة في عام 2011 وما ارتبط بها من إصدار مجموعة من أوامر القبض بُعيد إحالة الحالة. وقد تلا ذلك تنويعاً في مسارات التحقيق بغية إظهار التطور الذي شهده نطاق الأنشطة الإجرامية المُدّعى بها التي تدخل في اختصاص المحكمة والتي وقعت في ليبيا. وشمل ذلك التركيز في التحقيق على الجرائم المرتكبة في أماكن الإحتجاز، والجرائم المرتكبة في أثناء العمليات التي جرت بين عامي 2014 و2020، والجرائم ضد المهاجرين. وكما يظهر في التقرير، وصل عدد من مسارات التحقيق هذه إلى مرحلة متقدمة.

ولم يحرز المكتب هذا التقدم في معزل، بل كانت للشراكات مع المجني عليهم وأسرهم والمنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية أهمية حاسمة في تعزيز أعمال التحقيق في هذه الحالة. وكان أيضاً لتعاون الدول الثالثة الفعال أهمية مركزية في التقدم المحرز، بما في ذلك المساعدة الكبيرة التي قدمتها تونس وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا واليوروبول.

ولكن المكتب لدى مراجعته الإجراءات المتخذة حتى الآن بشأن الحالة في ليبيا سعى أيضاً إلى التصدي للتحديات التي واجهها بشفافية وواقعية. وقد نشأت تحديات رئيسية بسبب الوضع السياسي والأمني المتقلب في ليبيا، وهو ما أثر تأثيراً سلبياً على قدرة المحققين على الوصول إلى مسرح الجرائم الرئيسية بشكل دوري والعمل مباشرة مع المجني عليهم والشهود على نحو يكفل سلامتهم وأمنهم. ويُعدّ عدم القدرة على تخصيص الموارد الكافية للحالة عقبة كؤوداً أيضاً، وهو ما يُظهِر الضغوط التي يواجهها المكتب بشأن الموارد بوجه أعم في كل الحالات.

وبناءً على عملية التقييم الواسعة التي أجراها المكتب في الفترة المشمولة بهذا التقرير، وُضعت استراتيجية جديدة للعمل فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

ويقوم هذا النهج المجدد على مجموعة من المبادئ المحورية المتسقة مع رؤية المدعي العام الاستراتيجية الشاملة لعمل المكتب. أولاً، إعطاء الأولوية للحالة في ليبيا وتخصيص موارد التي تعكس ذلك. وهذا المبدأ الأساسي المحوري الأولي يُظهِر التأكيد الأعم من جانب المدعي العام على ضمان إيلاء الأولوية لإحالات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتخصيص ما يكفي من الموظفين والإمكانات التقنية لها.

وثانياً، السير على نهج مجدد لتمكين المتضررين من الجرائم المُدّعى بارتكابها في ليبيا لكي يشاركوا في عملنا من خلال تعزيز قدرة المكتب على العمل الميداني تعزيزاً كبيراً. وثالثاً، السير على نهج جديد للعمل مع السلطات الليبية بغية تعزيز جهود المساءلة ودعمها على المستوى الوطني كلما أمكن، تماشياً مع مبدأ التكامل. وأخيراً، تأسيس سياسة استباقية ومعجلة للتعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين من أجل استغلال كل سبل الاستفادة من المعلومات والأدلة التي جمعها الفريق استغلالاً كاملاً.

وستعتمد هذه الاستراتيجية الجديدة في تنفيذها أيضاً، فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، على التحسينات الكبيرة التي يدخلها المكتب حالياً على إمكاناته التكنولوجية. ومن خلال تأسيس منصة جديدة للبيانات الضخمة لمعالجة الأدلة وتحليلها بدعم من خلال الإسهامات المالية الطوعية المقدَّمة من الدول الأطراف، سيستخدم المكتب أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من أجل تحقيق تحسن كبير في قدرة المحققين على أن يعتمدوا على المواد الثبوتية التي تحتويها الملفات الوثائقية والمرئية والمسموعة الكثيرة التي جُمعت فعلاً. وباستكمال خدمات البيانات الضخمة هذه، سيُحَدِّث المكتب أيضاً قدرات مراجعة الوثائق وتحليلها لديه، وذلك باستخدام منصات سحابية كأداة متكاملة للاكتشاف الإلكتروني (eDiscovery). وسيقدم ذلك مساعدة كبيرة لفرق التحقيق، بما فيها الفرق التي تتعامل مع الحالة في ليبيا، في حل التحديات التحليلية المعقدة في أثناء مرحلتي التحقيق والتقاضي من عملنا.

واستناداً إلى استراتيجية التحقيق الجديدة وتخصيص موارد بشرية وتكنولوجية إضافية، يقدم المكتب في هذا التقرير مجموعة من إجراءات التحقيق الفورية والمعالم الرئيسية متوسطة الأجل التي ستكون بمثابة إطار للعمل في الحالة في ليبيا. وخطة العمل هذه معروضة كأساس لمزيد من التعاون مع كل أصحاب المصلحة في جهودنا الجماعية لتحقيق العدالة في الجرائم الدولية الرئيسية.

ويعكس محتوى هذا التقرير اعترافاً جوهرياً بأن المجني عليهم وأسرهم وكل أصحاب المصلحة الرئيسيين يستحقون رؤية واضحة فيما يتعلق بأهداف المكتب الشاملة الخاصة بالحالة في ليبيا، ويشمل ذلك الأطر الزمنية التي يسعى ضمنها إلى تحقيق أهداف محددة. ومن أجل الوفاء بتوقعات من ينتظرون تحقيق العدالة وتوفير إجابة ذات مغزى رداً على دعوة المجلس للتحرك، يجب أن يركز نهجنا على تحقيق نواتج ملموسة.

إن رد المكتب على إحالة مجلس الأمن لا يمكن أن يكون مفتوحاً بشكل دائم. وعملاً بذلك، سيواصل المكتب رصده لتنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة في الأشهر القادمة بغية تقديم استراتيجية إنجاز فيما يتعلق بهذه الحالة في التقارير اللاحقة.

ويتطلع المكتب إلى تعميق حواره مع كل الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأشهر القادمة بناءً على النهج الاستراتيجي الجديد المبين في هذا التقرير.

أولاً - المقدمة

1 - أحال المجلس الحالة في ليبيا اعتباراً من 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') من خلال القرار 1970 (2011).

2 - ويعرض هذا التقرير عملية واسعة النطاق اضطلع بها مكتب المدعي العام (''المكتب'') في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لتقييم الإنجازات الرئيسية وللتفكر في التحديات التي برزت عند القيام بأنشطة التحقيق منذ أن أصدر المجلس الإحالة. وهو يحدد استراتيجية المكتب وخارطة طريقه جديدة بغية تحقيق المساءلة في الحالة في ليبيا، مع التأكيد على الحاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة من أجل الناجين وأسر المجني عليهم ضمن أطر زمنية محددة.

3 - ويشار إلى أن المدعي العام، بمجرد أن تولى المنصب، تنحى فوراً وطوعاً عملاً بالمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي عن أي دعوى قد يظهر فيها نشوء تضارب في المصالح بسبب مشاركته السابقة في الإجراءات القضائية للمحكمة بصفته محامياً. وفيما يتصل بأي مسار من مسارات التحقيق ينطبق عليه هذا التنحي، سيضطلع نائب المدعي العام بمسؤولية الإشراف على التحقيقات.

ثانياً - التقييم: التقدم والتحديات

4 - منذ عام 2011، انتهج المكتب نهجاً ذا شقين في مسارات تحقيقاته الخاصة بالحالة في ليبيا. أولاً، تماشياً مع مبدأ التكامل، سعى المكتب إلى وضع استراتيجية للتعاون والتنسيق مع الدول ذات الصلة من أجل دعم أعمال التحقيق والمقاضاة الوطنية كلما أمكن وبحسب كل حالة على حدة. وثانياً، سعى إلى المضي قدماً بتحقيقاته المستقلة بغية رفع دعوى أمام المحكمة في حال استيفاء العناصر القانونية والثبوتية اللازمة.

5 - وفيما يخص تحقيقات المكتب المستقلة، فبعد إحالة الحالة في ليبيا، اضطلع المكتب بأنشطة تحقيق مبدئية تمخضت عن إصدار أوامر قبض تتعلق بأعمال العنف التي ارتُكبت في عام 2011. وبالتبعية، وسع المكتب نطاق التركيز في أنشطة جمع الأدلة بحيث يعكس النطاق المتنامي للأنشطة الإجرامية المُدّعى بها التي حدثت في ليبيا والتي تدخل في اختصاص المحكمة. ويتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز، والجرائم المرتكبة في العمليات التي

دارت في الفترة بين عامي 2014 و2020، والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. وقد وصلت بعض هذه التحقيقات إلى مرحلة متقدمة. ووفقاً لما يتطلبه نظام روما الأساسي، يواصل المكتب التحقيق في ظروف الإدانة وظروف التبرئة على قدم المساواة في مسارات التحقيق كافة.

6 - ويوجد استعراض أكثر تفصيلاً للوضع الحالي لمسارات التحقيق الرئيسية في القسم الفرعي '1' مع بيان المستجدات في إجراءات التحقيق الأخيرة التي اتُخذت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق المتاحة في القسم الفرعي '2'.

7 - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شرع المكتب في مراجعة جديدة للأدلة المجمعة إلى اليوم من خلال عمله التحقيقي في جميع مسارات التحقيق. وقد جمع المكتب قرابة 000 50 من العناصر التي قد تُعدّ أدلة. وتشمل هذه المواد الثبوتية إفادات الشهود ومحركات الأقراص الصلبة الحاسوبية والاتصالات المعترَضة ومواد صوتية ومرئية بشأن مسرح الجرائم الرئيسية والحوادث الخاضعة للتحقيق، وصور فوتوغرافية، ومواد تخص الطب الشرعي، وتقارير من أطراف خارجية، ووثائق مالية، ومواد أخرى من مصادر مفتوحة ومن مواقع التواصل الاجتماعي. وقد جمع المكتب ورصد أيضاً أطر تشريعية وطنية ذات صلة بمجالات التحقيق.

8 - وكما يظهر في التقارير السابقة، تمخض جمع الأدلة حتى اليوم عن إصدار المحكمة أربعة أوامر علنية للقبض على ثلاثة أشخاص لم تنفذ بعد. ويسعى المكتب إلى التأكد مما أوردته التقارير من وفاة اثنين ممن صدرت أوامر بالقبض عليهم، وهما: الورفلي والتهامي محمد خالد.

9 - وقد أبرزت هذه المراجعة لإجراءات التحقيق السابقة أيضاً أن المكتب واجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بأنشطته في ليبيا. وكان من بينها عوامل أمنية ومشاكل تخص التعاون بسبب الديناميات السياسية سريعة التغير بين النظراء المحليين واستمرار وجود جهات فاعلة إجرامية وجماعات مسلحة في أجزاء كثيرة من البلاد. وقد أثرت محدودية الموارد الداخلية أيضاً تأثيراً كبيراً على سرعة التحقيقات. وتوجد مراجعة للعوامل والتحديات السياقية الرئيسية التي أثرت على النشاط التحقيقي حتى الآن في القسم الفرعي '3'.

10 - ويسعى المكتب، بإجرائه مراجعة شاملة للأنشطة التي اضطلع بها حتى الآن بخصوص الحالة في ليبيا، إلى أن يعرض على المجلس الفرص الرئيسية المتاحة لتعزيز تحركنا الجماعي سعياً لتحقيق العدالة لجميع المتضررين من الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي في ليبيا.

11 - ولا يزال المكتب مقيداً في قدرته على تقديم تفاصيل محددة بشأن ما لديه من مسارات التحقيق، أو الأهداف، أو المعلومات المجمعة، أو التعاون، أو خطوات التحقيق نظراً للطبيعة السرية للتحقيقات الجنائية الجارية وما يتصل بها من مخاطر أمنية، بما فيها مسؤولياته تجاه الشهود والأشخاص الآخرين الذين ساعدوا المكتب. ولكن يُأمل أنه بتقديم صورة عامة للتقدم الحالي والتحديات والفرص الحالية، قد يمكننا من توليد قوة دفع جديدة لتعاون كل الجهات الفاعلة ذات الصلة ودعمها كما هو لازم من أجل الوفاء بشكل مجد بالمسؤوليات التي خلعها مجلس الأمن على المكتب منذ 11 عاماً عند اعتماد القرار 1970 (2011).

'1' التقدم في مسارات التحقيق الرئيسية

أ - أعمال العنف التي ارتُكبت في عام 2011

12 - جمع المكتب معلومات موثوقة وكثيرة بشأن أعمال العنف التي ارتُكبت ضد المتظاهرين والمعارضين لنظام القذافي السابق في عام 2011، ويشمل ذلك الجرائم التي ارتُكبت في الاحتجاز. وأدى ذلك إلى إصدار أوامر بالقبض على معمر محمد أبو منيار القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي والتهامي محمد خالد.

13 - وأنهت الدائرة التمهيدية الإجراءات ضد معمر محمد أبو منيار القذافي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 عقب وفاته في وقت سابق من الشهر نفسه. وأُنهيت إجراءات المحكمة ضد عبد الله السنوسي في 24 تموز/يوليه 2014 عندما أكدت دائرة الاستئناف قراراً أعلنت فيه عدم مقبولية الدعوى أمام المحكمة لأنها كانت خاضعة للإجراءات القضائية المحلية التي اضطلعت بها السلطات الليبية المختصة. وتلقى المكتب تقارير تفيد بوفاة التهامي محمد خالد، وهو يسعى إلى التأكد من هذه التقارير قبل أن يسعى إلى سحب الأمر بالقبض عليه.

14 - وفي 5 نيسان/أبريل 2019، رفضت دائرة الاستئناف بالمحكمة طلب سيف الإسلام القذافي الطعن في مقبولية الدعوى المُقامة عليه أمام المحكمة. وحتى الآن، لم ينفذ الأمر بالقبض عليه ولا

يزال سارياً. ووفقاً لما هو مشار إليه أعلاه، يدخل هذا الأمر في اختصاص نائب المدعي العام بناءً على تنحي المدعي العام طوعاً عملاً بالمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي.

ب - اماكن الاحتجاز

15 - جمع المكتب معلومات جوهرية وموثوقة بشأن الجرائم الخطيرة السابقة والجارية التي يُدّعى بارتكابها في اماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في ليبيا الخاضعة للميليشيات المختلفة، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني والقتل والتعذيب والاغتصاب وغيره من أشكال الجرائم الجنسية والجنسانية.

16 - وتشير الأدلة المجمعة حتى الآن إلى أن الجرائم ربما ارتُكبت على نطاق واسع. ويظهر ذلك أيضاً في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في كانون الثاني/يناير 2022 الذي ورد فيه أن: ''آلاف المحتجزين ... لا ترد أسماؤهم في الإحصاءات الرسمية وهم محتجزون بصورة غير قانونية وفي ظروف لاإنسانية في كثير من الأحيان في اماكن احتجازتسيطر عليها جماعات مسلحة، أو في 'مرافق سرية'، وهم عاجزون عن الطعن في الأساس القانوني لاحتجازهم المتواصل''[1]. ويشير المكتب أيضاً إلى التقرير الأخير للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا الذي ورد فيه ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ومعاملة سيئة واسعة النطاق أو منهجية في أماكن الاحتجاز في ليبيا[2].

17 - وقد حصل المكتب على شهادات قيمة بشأن مواقع اماكن الاحتجاز الرئيسية وهيكلها وحصل كذلك على تفاصيل لجرائم يُدّعى بارتكابها في هذه المواقع. ويسعى المكتب إلى استخدام الخبرة في مجال الطب الشرعي لإعادة تركيب أنموذج ثلاثي الأبعاد لمرافق السجون التي وقعت فيها الجرائم المُدّعى بها. وسيكون لذلك قيمة كبيرة في إجراء مزيد من التقييم والتحليل للأدلة المتمثلة في الشهادات المأخوذة وفي التقديم المحتمل للأدلة في المحكمة مستقبلاً.

18 - وقد كانت للمراسلات التي قُدِّمت إلى المكتب عملاً بالمادة 15 من نظام روما الأساسي قيمة كبيرة بالنسبة لمسار التحقيق هذا، ويشمل ذلك المذكرات التي قدمتها مصادر موثوقة في الفترة

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير الأمين العام، S/2022/31، بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2022.
(2) تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، A/HRC/49/4، بتاريخ 23 آذار/مارس 2022، الفقرات من 26 إلى 34.

المشمولة بالتقرير السابق بخصوص الجرائم المُدّعى بارتكابها في سجن في شرق ليبيا، بما في ذلك أخذ الرهائن والتعذيب.

19 - وقد كان للتعاون مع الدول الثالثة أهمية كبيرة كذلك في مسار التحقيق هذا، ويشمل ذلك ما يتصل بالتعاملات المالية التي قد تكون مرتبطة بمن يُدّعى بارتكابهم الجرائم.

20 - وقد حدد المكتب من خلال تقييمه للعمل المؤدى حتى الآن مجالات رئيسية ستكون للموارد الإضافية فيها قيمة استثنائية، ويشمل ذلك المزيد من الخبرة التخصصية في الجرائم الجنسية والجنسانية، وتحليل الطب الشرعي، وإعادة تركيب مسرح الجريمة رقمياً.

ج - الجرائم المتصلة بالعمليات التي جرت في الفترة بين عامي 2014 و2020

21 - جمع المكتب مجموعة من الأدلة المتصلة بالجرائم التي يُدّعى بأن جماعات تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية ارتكبتها، وهو ما تمخض عن إصدار أمرين بالقبض على محمود الورفلي في عامي 2017 و2018. وبالإضافة إلى مسار التحقيق هذا، تلقى المكتب طيفاً واسعاً من المعلومات الموثوقة بشأن جرائم خطيرة يُدّعى بأن قوات تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية ارتكبتها في ترهونة وطرابلس. وأوردت التقارير أن هذه الجرائم المُدّعى بها تشمل أعمال قتل واختطاف واختفاء قسري ونهب وضربات جوية عشوائية واستخدام للألغام وتدمير للممتلكات.

22 - ودعماً لمسار التحقيق هذا، زار المكتب مسرح الجريمة في طرابلس وترهونة، وهو ما سمح بالتعامل المباشر مع الناجين وأسر المجني عليهم. وكان للحوار مع السلطات الوطنية في طرابلس والتنسيق معها أهمية مركزية أيضاً لتحقيق تقدم في هذا العمل، وشمل ذلك العمل مع السلطات الليبية المختصة للتأكد من جمع أدلة الطب الشرعي بشكل يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك من خلال استخدام تحليل الحمض النووي.

23 - وفي إطار نشاط المكتب التحقيقي في مسار التحقيق هذا، عمل المكتب مع مجموعات من المجني عليهم ومع منظمات غير حكومية، وحصل على معلومات ذات صلة مباشرة بأولويات التحقيق الرئيسية (بما في ذلك في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير). وكان لهذه التعاملات أهمية استثنائية في تعزيز فهم المكتب للسياق الذي ارتُكبت فيه الجرائم المُدّعى بها.

24 - ونظراً لمحدودية الموارد، اضطر المكتب إلى ترتيب أولويات التحقيق ضمن مسار التحقيق هذا من أجل التركيز على النشاط الإجرامي الذي يعكس القاعدة الأعم للجرائم في ليبيا. وقد حُدّد عدد كبير من مسارات التحقيق الإضافية التي يمكن السير فيها بمجرد استكمال الأولويات الحالية، أو إذا أمكن تخصيص المزيد من الموارد للحالة في ليبيا. وتشمل المجالات الرئيسية التي تستلزم المزيد من الموارد لدعم هذا المسار التحقيقي مراجعة الأدلة، والتحقيقات في المصادر المفتوحة، والخبرة في الطب الشرعي فيما يتعلق بحفر مواقع المقابر الجماعية.

د - الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين

25 - من خلال العمل الذي تم القيام به إلى الآن في هذا المجال، تلقى المكتب طيفاً واسعاً من المعلومات الموثوقة التي تشير إلى أن المهاجرين واللاجئين في ليبيا يتعرضون للاحتجاز التعسفي والقتل خارج نطاق القانون والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني والاختطاف من أجل الفدية والابتزاز والسخرة. والتقييم المبدئي للمكتب هو أن هذه الجرائم قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

26 - وقد تم التأكيد على التعاون مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية لتسخير كل القنوات المتاحة من أجل تحقيق المساءلة. وعلى وجه الخصوص، عمل المكتب بالتعاون الوثيق مع فريق مشترك شكلته وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) وإيطاليا والمملكة المتحدة وهولندا بهدف دعم التحقيقات في جرائم العنف ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا. وفي هذا السياق، أجرى المكتب مقابلات مع شهود وطلب التعاون مع دول ذات صلة وحصل على معلومات قيّمة ذات صلة بتحقيقاته المستقلة.

27 - وفي إطار هذا العمل، سعى المكتب أيضاً إلى أن يحدد استباقياً السبل التي يمكنه أن يقدم من خلالها دعماً مجدياً للإجراءات المحلية الرامية إلى تحقيق المساءلة. وقد شمل ذلك تحديد القرائن ذات الصلة وتبادلها، وتقديم المواد الثبوتية المتصلة بالتحقيقات الوطنية بما يتماشى مع نظام روما الأساسي، وإتاحة الإنتاج الرئيسي الذي يتمخض عنه عمل المكتب بما فيه تحليلات التحقيق واستراتيجيات القبض. وقد أسهم المكتب بذلك أيما إسهام في تطوير استراتيجيات التحقيق والمقاضاة الوطنية.

28 - وكما ظهر في التقرير السابق، أدى هذا النهج القائم على التعاون إلى نتائج ملموسة بإصدار هولندا أمراً في تشرين الأول/أكتوبر 2021 بالقبض على مشتبه به في سياق الإجراءات الوطنية. ويرحب المكتب بشدة بتعاون السلطات الهولندية الفعال والإجراءات الملموسة التي اتخذتها.

29 - وكما هو مشار إليه في القسم الفرعي '2'، تسارع هذا العمل الجماعي في الفترة المشمولة بهذا التقرير، حيث عقد الفريق المشترك ثلاثة اجتماعات عملياتية واجتماعاً استراتيجيا لتناول التحديات التي تواجهها التحقيقات ولتقييم التكييف القانوني للجرائم التي ربما ارتُكبت ولتنسيق المزيد من الفرص لزيادة أثر التحرك الجماعي في تحقيق العدالة للمجني عليهم في ليبيا.

30 - ويُعدّ نجاح هذه المبادرة برهاناً على التكامل الإيجابي ويؤكد على أهمية تعميق التعاون بين المكتب وبين الوكالات الوطنية المعنية بإنفاذ القانون واليوروبول بشكل أكبر. ويتناول القسم الثالث خارطة الطريق للتحقيقات المستقبلية والسبل التي يمكن من خلالها زيادة تعزيز هذا التعاون.

31 - وقد استفاد مسار التحقيق هذا أيضاً من وجود مراسلات مكثفة من طيف واسع من الجهات بموجب المادة 15. وشمل ذلك تقديم مراسلتين قيّمتين بموجب المادة 15 من منظمات غير حكومية في الفترة المشمولة بهذا التقرير كملتهما مشاورات قيّمة عقدها المكتب مع منظمات غير حكومية ذات صلة. وتماشياً مع الممارسة المتبعة بالمكتب، تخضع كل هذه المراسلات لمراجعة متعمقة وللتحليل من أجل تحديد مدى صلة المعلومات المقدمة بمسارات التحقيق الرئيسية.

32 - وكما هو مبين في القسم الثالث، يعتزم المكتب أن يبني على النهج التعاوني المتبع في مجال التحقيق هذا في الأشهر القادمة وأن يواصل تعزيزه.

'2' أنشطة التحقيق والتعاون في الفترة المشمولة بهذا التقرير

33 - ركزت أنشطة المكتب الرئيسية في الفترة المشمولة بهذا التقرير على ما هو آت: (1) إجراء مراجعة عامة لوضع التحقيق كما يظهر في هذا التقرير؛ (2) والاستفادة من التعاون الدولي من أجل تعزيز أعمال التحقيق؛ (3) وتعميق التواصل مع الجهات النظيرة التي ستضطلع بدور هام في تطوير مسارات التحقيق الحالية ذات الأولوية.

34 - ومن الناحية الفعلية، أرسل المكتب ست بعثات في الفترة المشمولة بهذا التقرير لدعم جمع ما يزيد على 300 دليل وكذلك العمل مع الشهود والخبراء. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تمكن

المكتب أيضاً من العمل مع عدد كبير من الوكالات المحلية المعنية بإنفاذ القانون ومع اليوروبول بغية تنسيق أنشطة التحقيق والمقاضاة.

35 - وقد ظل العمل مع الفاعلين من المنظمات غير الحكومية يمثل أولوية أيضاً، حيث شارك المكتب في أكثر من 35 اجتماع مع منظمات دولية وجهات دبلوماسية وجماعات المجتمع المدني. ووصلت كذلك ردود على سلسلة من طلبات المساعدة من الدول الأطراف ذات الصلة، وتخضع المعلومات المتلقاة للتحليل حالياً لاحتمال ضمها إلى التحقيقات عملاً بمسارات التحقيق السابق بيانها.

36 - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب أيضاً جهوده لتوطيد التعاون الدولي بما يتماشى مع مبدأ التكامل، سعياً إلى دعم أعمال التحقيق الوطنية كلما أمكن. وفي هذا السياق، عمل المكتب على نحو استباقي مع سبع دول وقدم الدعم للإجراءات الوطنية القائمة ذات الصلة بالحالة في ليبيا، عملاً بالمادة 93 (10) من نظام روما الأساسي. وتضمن هذا التعاون تلقي عدد من طلبات المساعدة من دول أطراف والسير في إجراءاتها. وتلقى المكتب أيضاً خمسة وفود من وحدات وطنية معنية بجرائم الحرب من أجل تبادل الخبرات العملية وكذلك المواد الثبوتية ذات الصلة من أجل دعم التحقيقات مع المسؤولين عن الجريمة (أو الجرائم) الدولية والمنظمة المرتكبة في ليبيا ومقاضاتهم وطنياً.

37 - وقد عمل المكتب أيضاً منذ أن أصدر تقريره الأخير مع السلطات الليبية لتحديد مبادرات إضافية للتعاون الاستراتيجي والتكامل، وشمل ذلك اجتماعات عمل مثمرة مع النائب العام وكذلك مع ممثلين آخرين. وهذا الحوار مستمر وسيستمر في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير القادم.

'3' السياق والموارد

38 - حدد المكتب لدى مراجعته لأنشطته التحقيقية في الحالة في ليبيا التحديات الرئيسية الآتية: (أ) البيئة الدينامية العملياتية والأمنية والسياسية في ليبيا؛ (ب) والحاجة إلى مواصلة تعزيز قدرة السلطات الليبية على التعاون تعاوناً فعالاً مع تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية وإجراء تحقيقات وطنية شاملة ومستقلة بشأن الجرائم القائمة؛ (ج) ومحدودية الموارد الداخلية.

أ - البيئة العملياتية والأمنية والسياسية

39 - منذ إحالة الحالة في ليبيا عام 2011، ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي المستمر يمثل تحديات متواصلة أمام إجراء التحقيقات في الأراضي الليبية. وكان للوضع الأمني المتقلب أثراً سلبياً على العمليات، خاصة وأن المكتب لا بد وأن يعمل مع الشهود بشكل يتماشى مع التزاماته عملاً بالمادة 68 من نظام روما الأساسي لحماية أمان المجني عليهم والشهود وسلامتهم البدنية والنفسية، وكرامتهم وخصوصيتهم.

40 - وقد هددت الأزمة السياسية، التي أدت إلى تأجيل الانتخابات وما زالت قائمة حتى الآن، بإضعاف الوضع الأمني أكثر وتفاقم الغموض السياسي. وفي هذا السياق، لاحظ المكتب بقلق التقارير الأخيرة التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا بشأن التهديدات والعنف ضد العاملين في مجال القضاء. ولاحظ المكتب مؤخراً أيضاً وجود توترات في طرابلس وبنغازي وما حولهما، وهو يؤكد على أهمية حفاظ السلطات الليبية والجماعات المسلحة على السلم والنظام والامتناع عن العنف المسلح.

41 - وفي ضوء هذه التحديات المستمرة، وضع المكتب استراتيجيته التحقيقية الاستشرافية على نحو سيسمح له بتكييف اتجاهاته بناء على تطورات الديناميات السياسية والأمنية. وسيسمح ذلك بدوره للمكتب باستغلال كل الفرص المستقبلية لتعزيز دوره وتأثيره في ليبيا.

ب - التعاون والتكامل

42 - منذ الإحالة، سعى المكتب إلى العمل مع السلطات الليبية بشكل دوري من أجل استكشاف فرص التحقيق والتفكير في الطريقة الأكثر فاعلية لتطبيق مبدأ التكامل في السياق الوطني.

43 - وكما تقدم ذكره، تلقى المكتب أدلة ذات مصداقية وموثوقة بشأن جرائم خطيرة وواسعة النطاق ارتُكبت في شرق ليبيا وغربها منذ عام 2011 وفي الوقت الحاضر. والتقارير بشأن هذه الجرائم عديدة، وهي تظهر في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وبعثات الأمم المتحدة المتعاقبة لتقصي الحقائق في ليبيا، وفريق الخبراء التابع للجنة العقوبات المعنية بليبيا.

44 - ومع ذلك، وعلى الرغم من توافر الأدلة على هذه الجرائم والاستعداد الذي أبدته السلطات الليبية للتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، ظلت الإجراءات المتخَذة على المستوى الوطني من أجل تحقيق المساءلة محدودة حتى الآن.

45 - وللتصدي للفجوة في المساءلة الموجودة حالياً في السياق المحلي، سيسعى المكتب في خارطة الطريق المنقحة إلى مضاعفة جهوده لتحديد الفرص من أجل تعزيز استحداث ما يلزم من الإجراءات التشريعية والعملياتية اللازمة ودعمها بحسب ما هو ضروري للمضي قدماً في الإجراءات الجنائية الموثوقة على المستوى المحلي.

ج - الموارد الداخلية

46 - جاء في تقرير المراجعة التي أجراها الخبراء المستقلون والتي ابتدأتها جمعية الدول الأطراف بالمحكمة الجنائية الدولية ذكر التوظيف والموارد على أنها من التحديات الداخلية الرئيسية التي يواجهها المكتب. وظهر هذا التحدي أيضاً في عدم قدرة المكتب على تخصيص الموارد الكافية لتناول جميع جوانب الحالة في ليبيا بشكل فعال.

47 - وكما هو مبيّن بمزيد من التفصيل في القسم الثالث، خصص المدعي العام موارد إضافية للفريق المعني بالتحقيق في ليبيا، بما يدعم توظيف موظفين إضافيين لديهم خبرات لغوية وتقنية محددة في مجالات من بينها الجرائم الجنسية والجنسانية واستخدام أدوات الاكتشاف الإلكتروني لدعم التحليل المعزز للبيانات. ولا تزال هذه الموارد الإضافية غير كافية لتناول كل جوانب الحالة في ليبيا ولكن يتم توجيهها بطريقة تضمن الاضطلاع الفعال بمسارات التحقيق الرئيسية المبرزة في هذا التقرير.

48 - وفي جميع الحالات، لا تزال محدودية الموارد تشكل تحدياً أمام اضطلاع المكتب بمهامه على نحو فعال وقدرته على التعجيل بجمع الأدلة وتحليلها. وفي هذا السياق، وكما هو مبين بمزيد من التفصيل في القسم الثالث، يشير المكتب إلى مذكرته الشفهية الصادرة بتاريخ السابع من آذار/مارس 2022 والمرسلة إلى كل الدول الأطراف والتي طلب فيها إسهامات مالية طوعية والإمداد بخبراء وطنيين على أساس الانتداب لدعم عمله في جميع الحالات.

ثالثا - التطلع إلى المستقبل: خريطة طريق للمساءلة

49 - استنادا إلى التقييم الشامل للإجراءات المتخذة حتى الآن فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والوارد بيانها في أقسام هذا التقرير أعلاه، وضع المكتب استراتيجية تحقيق ومقاضاة جديدة تحدد غايات التحقيق الرئيسية ومجموعة من المبادئ المحورية يُسترشد بها في العمل من أجل تحقيق تلك الغايات.

50 - ويستحق المجني عليهم الوضوح في أهداف المكتب الشاملة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والأطر الزمنية المتوقعة التي يسعى ضمنها إلى تحقيق الأهداف المحددة. وللوفاء بتوقعات أولئك الذين ينتظرون إنصافهم، ولتوفير إجابة مجدية للدعوة التي وجهها مجلس الأمن من أجل اتخاذ إجراء، يجب أن يكون نهجنا محدد الهدف ومركزاً على نواتج ملموسة. ولا يمكن أن يكون رد المكتب على إحالة مجلس الأمن مفتوحاً بشكل دائم، لكن التوقيت سيتوقف على تطور النزاع، وعلى تطوير قدرة وطنية حقيقية لضمان المساءلة.

51 - ولتحقيق هذه الرؤية، تم وضع مجموعة من المبادئ الرئيسية لتوجيه عملنا الجديد. أولاً، إيلاء الأولوية للحالة وتخصيص الموارد لتعكس ذلك. ثانيًا، اتباع نهج معزَّز لتمكين المتضررين من الجرائم المدعى بارتكابها في ليبيا من المشاركة في عملنا من خلال تعزيز قدرة المكتب تعزيزاً كبيراً على التعامل في الميدان. ثالثًا، اتباع نهج جديد في التعامل مع السلطات الليبية من أجل تعزيز ودعم جهود المساءلة على المستوى الوطني حيثما أمكن ذلك، وذلك بما يتماشى مع مبدأ التكامل. وأخيراً، وضع سياسة استباقية ومعجلة للتعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين من أجل الاستغلال الكامل لجميع السبل في استخدام المعلومات والأدلة التي يجمعها الفريق.

52 - وتحدد الأقسام الفرعية الآتية الخطوط العريضة لهذه المبادئ الاستراتيجية المحورية، وتورد تفاصيل الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها في تنفيذها، وترسم المعالم الأولية التي يسعى المكتب إلى تحقيقها من خلال هذه الرؤية الجديدة.

'1' أولوية التحقيق في الحالة في ليبيا: المبادئ الرئيسية للعمل الجديد

أ - ضمان التخصيص الفعال للموارد

53 - تمثل الحالة في ليبيا أولوية من أولويات المكتب. واعتبارا لذلك، اتخذ المدعي العام قراراً بتخصيص موارد إضافية لهذا التحقيق لتسريع وتيرة التقدم المحرز. وبناءً على استعراض شامل

للاحتياجات من الموارد على النحو المبين في القسم الثاني من هذا التقرير، تم إيلاء الأولوية للمجالات التالية في استثمار الموارد:

- نسخ وتحليل الأدلة المصورة والسمعية والوثائقية الواسعة النطاق التي تم جمعها حتى الآن، باللغة العربية أساساً؛
- تعزيز الخبرة فيما يتعلق بالتحقيقات المالية؛
- زيادة القدرة فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم ضد النساء والأطفال، ودعم العمل في جميع مسارات التحقيق في الحالة في ليبيا.
- تعزيز الخبرة في مجال التحليل العسكري من أجل تسريع وتيرة العمل في مجالات منها تقييم سلاسل القيادة والسيطرة.

54 - وفيما يتعلق بنسخ وتحليل ما تم جمعه حتى الآن من مواد وفيرة باللغة العربية، يسعى المكتب إلى إنشاء منصة جديدة للبيانات الضخمة لمعالجة الأدلة وتحليلها، بالاعتماد على التبرعات المالية المقدمة طوعاً من الدول الأعضاء. ومن خلال استخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات التعلم الآلي داخل هذا النظام، سيتمكن المكتب من النسخ الفوري لنصوص اللغة العربية من الملفات الوثائقية والملفات المصورة والملفات الصوتية.

55 - ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين كبير لقدرة المحققين على الاعتماد على هذه البيانات، والاستغناء عن إجراء مراجعة متعمقة لجميع الملفات في المقام الأول والسماح بدلاً من ذلك للموظفين بتوجيه عمليات البحث بناءً على إشارات محددة لأفراد أو مواقع أو كلمات رئيسية أخرى. ولاستكمال خدمات البيانات الضخمة هذه، سيقوم المكتب أيضاً بتحديث قدرات مراجعة الوثائق وتحليلها، باستخدام منصات سحابية لتكون بمثابة أداة كاملة للاكتشاف الإلكتروني. وسيساعد هذا فِرق التحقيق كثيراً، بما في ذلك الفِرق التي تتناول الحالة في ليبيا، على حل التحديات التحليلية المعقدة في أثناء مرحلتي التحقيق والتقاضي. والمهم أنه من خلال استخدام التكنولوجيا في التصنيف المبدئي للأدلة وتحليلها، سيسمح ذلك للفريق بتوجيه المراجعة البشرية توجيهاً أكثر فعالية وكفاءة.

56 - وفيما يتعلق بتعزيز المجالات الأخرى لقدرات التحقيق والتحليل المبينة أعلاه، فإنه رغم تمكن المدعي العام من تحديد موارد إضافية في الإطار الحالي للميزانية من خلال عملية تحديد الأولويات، فإن هذا لن يكفي لتلبية جميع الاحتياجات من القدرات التي حددت من خلال عملية مسح شاملة قام بها المكتب.

57 - وفي ضوء ذلك، وكما أشير إليه في القسم الثاني، لا يزال المكتب يرحب بالتبرعات المالية الطوعية وانتداب خبراء وطنيين من الدول الأطراف من أجل دعم عمله في المجالات المواضيعية الآتية ذات الأولوية: (1) استخدام الأدوات والمعدات التكنولوجية المتطورة في جمع الأدلة وتحليلها ومعالجتها لغوياً؛ (2) وتقديم دعم نفسي واجتماعي للشهود والناجين وكذلك اتخاذ إجراءات أعم لحماية الشهود ودعمهم؛ (3) وإجراء تحقيقات في جرائم العنف الجنسي والجنساني والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وستحقق الإسهامات المقدمة دعماً لكل هذه المجالات المواضيعية ذات الأولوية فائدة مباشرة للعمل الذي يضطلع به الفريق المعني بالحالة في ليبيا.

ب - تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة

58 - ليس من حق أولئك المتضررين من الجرائم المدعى بارتكابها في ليبيا أن يروا إجراءات المساءلة تتقدم بشكل فعال فحسب، بل إن من حقهم أيضاً المساهمة بشكل ملموس في هذا العمل. واعتبارا لذلك، تتضمن الاستراتيجية الجديدة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا سلسلة من الخطوات الملموسة لتقريب عمل المكتب من الناجين والشهود وأسر المجني عليهم.

59 - وكما ورد أعلاه، فإن من التحديات التي واجهها المكتب في التعامل مع هذه الجهات الفاعلة حتى الآن هو قدرته المحدودة على التخفيف من الشواغل الأمنية المشتركة بين العديد من أولئك الذين سيكونون من حيث المبدأ على استعداد للإدلاء بشهاداتهم. ولمعالجة هذا الأمر، سيسعى المكتب إلى إنشاء وجود ميداني معزز، بما في ذلك تعزيز المرافق القائمة للتعامل مع الشهود داخل المنطقة. وبقيامه بذلك، يسعى المكتب إلى زيادة قدرته على تهيئة بيئة آمنة ومأمونة ومستقرة يمكن في ظلها أن يتعامل الشهود مباشرة مع المحققين. وقد حدد المكتب فعلاً عدداً من الشهود الذين سيعقد مقابلات معهم بالاعتماد على هذا الوجود المحلي المعزز.

60 - وبالإضافة إلى تحسين المرافق والقنوات من أجل التعامل الحضوري الفعال مع الشهود، أدرج المكتب أيضاً في استراتيجيته للتحقيق زيادة استخدام عمليات الفرز والمقابلات عن بُعد، بالاعتماد على الدروس المستفادة من شتى الحالات خلال جائحة كوفيد-19. وستُستخدم هذه الطرائق في بعض الحالات كخطوة أولية لتحسين التعامل الحضوري، ولكن في حالات أخرى يمكن استخدامها لأخذ إفادات كاملة من الشهود والمجني عليهم بما يتماشى مع الإجراءات العملياتية الموحدة للمكتب.

61 - وسيظل للعمل مع جماعات المجني عليهم والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أهمية كبيرة بالنسبة للمكتب. وبتعزيز المكتب وجوده الميداني وزيادة موارده بشكل أعم في هذا التحقيق، سيسعى المكتب إلى تقوية قدرته على التواصل مع الجهات الفاعلة تلك.

62 - وسيعمل المكتب أيضاً بشكل وثيق مع مسجل المحكمة في تنفيذ برامج توعية فعالة ومنسقة من أجل توعية المجتمعات المحلية المتضررة بشأن هذه القنوات المعززة للتعامل مع المحققين. وللمضي قدماً في هذه المبادرات، سيواصل المكتب إيلاء الأولوية القصوى لضمان سلامة وأمن الأشخاص الذين يتعاونون معه في أعمال التحقيق التي يقوم بها.

ج - تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية

63 - تماشياً مع الأولوية العامة المعلنة للمدعي العام والمتمثلة في زيادة التعامل مع السلطات الوطنية في إطار أنشطة التحقيق التي يضطلع بها المكتب، فإن استراتيجية التحقيق الجديدة تسعى لتحديد المزيد من الفرص لدعم الجهات الفاعلة المختصة في ليبيا لاتخاذ خطوات ملموسة على المستوى الوطني نحو المساءلة عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة.

64 - ومن خلال إجراء اتصالات معززة رفيعة المستوى واجتماعات عمل موازية، سيسعى المكتب إلى إقامة حوار شامل ومتواصل بشأن التنفيذ الفعال لمبدأ التكامل. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتزم المدعي العام زيارة ليبيا في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

65 - وفي إطار هذا الجهد، سيسعى المكتب إلى توسيع المجالات التي يمكنه فيها تقديم الدعم لسلطات التحقيق الليبية. وستشمل المجالات ذات الأولوية تيسير خبرة الطب الشرعي اللازمة لدعم التحليل الفعال لمسارح الجرائم الكبرى.

66 - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيتعامل المكتب مع السلطات الليبية بغرض الإبرام المحتمل لمذكرة تفاهم جديدة من أجل تعزيز التعاون الداعم للتحقيقات. وسيتيح هذا التعميق المتوقع للحوار والتعاون مع النظراء الليبيين بدوره تكييف وتعزيز العناصر ذات الصلة من استراتيجية التحقيق الجديدة للمكتب.

67 - وعندما تكون السلطات الليبية غير قادرة على التحقيق في الجرائم المندرجة في اختصاص المحكمة أو مقاضاة مرتكبيها، سيواصل المكتب تنفيذ عمله على النحو الذي كلفه به مجلس الأمن.

د - زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية

68 - في إطار الاستراتيجية الجديدة للحالة في ليبيا، سيعتمد المكتب نهجاً مبتكراً واستباقياً في تعامله مع السلطات الوطنية للدول الثالثة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع من أجل الاستغلال الفعال لجميع السبل المحتملة للمساءلة. وسيكون التعاون عبر المجتمع الدولي ضرورياً لضمان استراتيجيات متماسكة للتحقيق والمقاضاة والقبض.

69 - وسيستند هذا التأكيد الجديد على التعاون والتكامل فيما يتعلق بالجرائم المدعى بارتكابها في ليبيا إلى أوجه النجاح الكبير الذي تحقق فعلاً عن طريق التعاون مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية بما في ذلك اليوروبول، كما ورد إبرازه في القسم الثاني. وبناءً على هذه التجربة، سيسعى المكتب إلى زيادة عدد الاختصاصات الوطنية التي سيتعامل معها فيما يتعلق بالحالة في ليبيا وسيستكشف أيضاً إمكانية وضع استراتيجية تحقيق مشتركة تشمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بطريقة تتفق مع القرار 1970 (2011).

70 - وبقيام المكتب بذلك، سيؤكد على أنه لا يرغب في أن يكون مجرد مستفيد من تعاون السلطات الوطنية المختصة، ولكنه يرغب أيضاً في أن يكون مساهماً إيجابياً في عمليات المساءلة الوطنية. ومما سيزيد كثيراً من قدرته على تقديم أدلة ومعلومات ذات فائدة ملموسة للإجراءات المحلية ذلك التعزيز المقرر للبنية التحتية التكنولوجية للمكتب الذي سبق بيانه في هذا القسم، ولا سيما الزيادة المتوقعة في إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تحليل الوثائق والتسجيلات المصورة والأدلة. ومع مراعاة هذا الهدف، سيواصل المكتب رصد واستعراض التحقيقات الهيكلية

المفتوحة على المستوى الوطني والتي لها صلة بالحالة في ليبيا، ويرحب بالإجراءات التي اتخذها بالفعل عدد من السلطات الوطنية في هذا الصدد.

71 - وكوسيلة أخرى لتعزيز قدرته على التعامل المثمر مع الدول الثالثة، سيسعى المكتب أيضاً إلى تجديد أطر التعاون القائمة مع المنظمات الإقليمية المسؤولة عن تيسير المساعدة والتعاون المتبادلين بين السلطات الوطنية. وعلى وجه التحديد، سيسعى المكتب إلى إبرام ترتيبات معززة للتعاون وتبادل المعلومات مع اليوروبول ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست).

72 - وسيسعى المكتب أيضا إلى زيادة توسيع نطاق تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية من أجل تعميق فهم السياق السياسي لأنشطة التحقيق التي يقوم بها وتحديد السبل التي يمكن من خلالها زيادة دعم وجوده الميداني وتوسيعه. وستظل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا شريكاً بالغ الأهمية في هذا الصدد، بينما سيسعى المكتب أيضاً إلى تجديد تعامله مع جامعة الدول العربية.

73 - ويرحب المكتب بتعيين السيدة ستيفاني ويليامز مستشارة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ويتطلع إلى التعامل مع مكتبها في إطار عمله من أجل تنشيط التعاون مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لدعم المساءلة فيما يتعلق بالجرائم الواردة في نظام روما الأساسي المدعى بارتكابها في ليبيا.

’2‘ تحديث خريطة الطريق للمساءلة: الأهداف والمعالم المتوقعة في إطار استراتيجية التحقيق الجديدة

74 - صُممت استراتيجية التحقيق التي تم تحديثها والوارد بيانها في هذا التقرير لدعم نهج محدد الهدف بدقة أكبر في إجراء التحقيقات في الحالة في ليبيا. وسيتيح ذلك هيكلة عمل المكتب وفقاً للأهداف المحددة مسبقاً، وزيادة الكفاءة مع دعم المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات المستمرة التي تجري مواجهتها.

75 - وتماشياً مع هذا النهج، واستناداً إلى المبادئ المحورية والإجراءات المرتبطة بها الوارد بيانها في القسم الفرعي أعلاه، وضع المكتب خريطة طريق مُعززة ستساعد المحققين على تحديد

أولويات الإجراءات العملياتية وتقييم التقدم قياساً على علامات مرجعية متفق عليها. وعندما وضع المكتب خريطة الطريق هذه، راعى البيئة السياسية والأمنية الدينامية القائمة حالياً في ليبيا والتي يمكن أن تؤثر على الفرص فيما يتعلق بالتكامل والتعاون.

76 - ويسمح وضع خريطة الطريق هذه للمكتب بتحديد أولويات التحقيق الفورية والمعالم المستقبلية التي سيتم على أساسها تقييم التقدم العام المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

أ - أولويات التحقيق الفورية

77 - واعتباراً للدروس المستفادة من عملية التقييم التي أجريت فيما يتعلق بجميع أنشطة التحقيق المضطلع بها حتى الآن في الحالة في ليبيا والوارد وصفها في القسم الثاني من هذا التقرير، حدد المكتب للفترة المشمولة بالتقرير المقبل مجموعة معينة من مجالات العمل ذات الأولوية:

- **جرائم عام 2011**: يرى المكتب أن مرحلة التحقيق من عمله المتعلق بالجرائم المرتكبة في عام 2011 قد اكتملت ولا يعتزم مواصلة التحقيق في دعاوى أخرى. وستولى الأولوية في الأشهر القادمة لضمان القبض والمقاضاة فيما يتعلق بدعاوى قائمة كما ستولى الأولوية لتعميق التعاون مع السلطات الوطنية وفقاً لهذه الأهداف.

- **الجرائم المرتكبة في اماكن الاحتجاز:** سيسرع المكتب بوتيرة جمع الأدلة والتحليل القانوني والوقائعي فيما يتعلق بالمشتبه فيهم المحتملين، بالاعتماد على الأدلة الوفيرة التي تم جمعها حتى الآن. وسيستمر التعامل مع الشهود الرئيسيين. وسيُستعان بخبرة الطب الشرعي من أجل إكمال النمذجة الثلاثية الأبعاد لمسرح الجرائم الرئيسية. وفي ظروف عملياتية وظروف تعاون ملائمة، يتوقع أن يفضي ذلك إلى جمع أدلة كافية للمكتب لاستصدار أوامر قبض في دعوى إضافية واحدة على الأقل في غضون السنتين القادمتين.

- **الجرائم المتعلقة بالعمليات العسكرية في الفترة من 2014 إلى 2020:** سيعجل المكتب أيضا بجمع الأدلة والتحليل القانوني والوقائعي. وسيُضطلع بأنشطة توعية معززة مع المجني عليهم وأفراد المجتمعات المحلية المتضررة من أجل جمع الأدلة

ذات الصلة وحفظها. وسيعزز المكتب تعامله مع النظراء الليبيين بغية ضمان الجمع الفعال لأدلة الطب الشرعي التي لها صلة بمسار التحقيق هذا.

- **الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين**: سيسعى المكتب إلى التعجيل بمواصلة التعاون الاستباقي مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية مثل اليوروبول من أجل دعم الجهود المحلية للتحقيق في الجرائم المدعى بارتكابها ضد المهاجرين ومقاضاة مرتكبيها.

78 - وسيواصل المكتب أيضا المضي قدماً في مسارات التحقيق الإضافية التي لا يمكنه في الوقت الحاضر تحديدها في التقارير العامة. وتماشياً مع استراتيجية التحقيق الجديدة الوارد بيانها في هذا التقرير، سيركز العمل في هذه المجالات أيضاً على تعزيز أنشطة المكتب المستقلة لجمع الأدلة وتحليلها مع السعي أيضاً إلى استغلال جميع الفرص لتقديم الدعم لأعمال التحقيق والمقاضاة الوطنية.

ب - معالم مستقبلية في تنفيذ استراتيجية التحقيق الجديدة

79 - تماشيا مع استراتيجية التحقيق الشاملة المذكورة أعلاه، حدد المكتب المعالم الرئيسية الآتية:

- الانتهاء من إدخال تعزيزات كبيرة في سعة تخزين الأدلة الرقمية، بما يتيح سرعة استيعاب المواد الإضافية وتحليلها (3-6 أشهر)؛

- تفعيل أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بالكامل، مما يسمح بتحليل معزز للأدلة الوثائقية والسمعية والمصورة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا بما في ذلك النسخ الآلي وترجمة المواد المكتوبة باللغة العربية (6-9 أشهر)؛

- تعزيز الوجود الميداني في المنطقة عينها، وتحسين القدرة على التعامل مباشرة مع المجني عليهم والشهود تحسيناً ملموساً (3-9 أشهر)؛

- تطوير فئة جديدة من طلبات أوامر القبض فيما يتعلق بمسارات التحقيق ذات الأولوية الوارد بيانها في هذا التقرير (12 - 24 شهرًا).

80 - وسيستمر تقييم الاستراتيجية الجديدة والمعالم المرتبطة بها على ضوء التقدم المحرز في التنفيذ في الأشهر المقبلة، مما يدعم عملية متواصلة من المراجعة والتحسين بالاعتماد على الدروس المستفادة.

81 - وسيسعى هذا العمل أيضاً إلى إرساء الأسس لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية إنجاز فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، استناداً إلى آراء وتجربة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بما في ذلك الناجون وأسر المجني عليهم والسلطات الوطنية المختصة والشركاء الدوليون.

رابعاً- الخاتمة

82 - يسعى المكتب، من وراء عملية التقييم الوارد بيانها في هذا التقرير، إلى إرساء أساس لتعامل أعمق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتوفير إطار عمل واضح لتوجيه جهودنا الجماعية نحو المساءلة عن الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي. ومن خلال تقديم تقييم مفتوح للتقدم الكبير المحرز حتى الآن إضافة إلى التحديات الحقيقية المتواصلة التي يواجهها المكتب في الاضطلاع بعمله، نسعى إلى توسيع أسس التعامل المجدي مع الدول والمنظمات غير الحكومية والمجني عليهم حتى تتحدد بإحكام أهداف عمل التحقيق ويتم تسريع وتيرته في الأشهر المقبلة.

83 - وتعكس المبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجية الجديدة المعروضة في هذا التقرير عدداً من الجوانب المحورية لرؤية المدعي العام للمكتب. ويشمل ذلك التركيز على بناء شراكات، وتسخير الأدوات التكنولوجية من أجل زيادة فعالية عمل المكتب والسعي إلى أن يكون استباقياً ومبتكراً فيما يتعلق بتقديم الدعم للسلطات الوطنية حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها بفعالية أكبر في دعم جهود المساءلة. ومن الأمور المحورية في هذا النهج الاعتراف بضرورة تقريب العدالة من المجتمعات المتضررة عن طريق زيادة الوجود الميداني، ودعم المجني عليهم والشهود حتى يتقدموا للإدلاء بإفاداتهم، وتمكين جميع الجهات الفاعلة الوطنية من أجل المشاركة في عمل المكتب.

84 - والمكتب على استعداد للتعامل مع جميع الشركاء في الأشهر المقبلة في إطار تنفيذ هذه الرؤية، استناداً إلى الاستراتيجية الجديدة للحالة في ليبيا كأساس لتعاون أعمق.